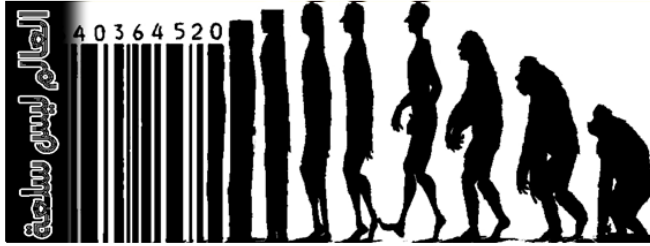


ظآك المغرب

~ صمود ~

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام



القروض الصغرى بالمغرب: من شعار محاربة الفقر إلى تكريسه

محتويات

القروض الصغرى بالمغرب: من شعار محاربة الفقر إلى تكريسه
القروض الصغرى : بين أكذوبة الإدماج في التنمية وحقيقة تعميق الفقر
قروض صغيرة.. خدعة كبيرة
نضال ضحايا القروض الصغرى: نضال ضد سياسة التفقير و التهميش
حركة ضحايا القروض الصغرى مسار و معاناة
نضامن أظاك المغرب مع ضحايا القروض الصغرى

الفهم من أجل المواجهة

العدد 9

تقديم

إن القروض الصغرى هي بمثابة أداة أخرى لاستثمار فقر الفقراء، و التحكم فيهم لكي لا يستطيعوا النضال ضد الأسباب الجذرية لفقرهم. يستطيع اليوم المستثمرون الوصول إلى فئات عريضة من الفقراء بواسطة مؤسسات القروض الصغرى، هذه المؤسسات التي تقدم قروضا بفوائد جد مرتفعة لتحقيق الأرباح. إن المستهدفين في المقام الأول بحده السياسة هم النساء. وليس هذا صدفة، بل يرجع ذلك إلى أن النساء يشكلن غالبية الفقراء و المحرومين من الحقوق، لذا فهن سوق تيسل لعاب مؤسسات القروض الصغرى. ويعتبر كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي أن القروض الصغرى أداة لمحاربة الفقر و مساعدة الفقراء على التحول إلى مقاولين. ليس بالغريب، إذن، أن تلقى هذه السياسة دعما قويا من هذه المؤسسات، فهي المسؤولة الأولى عن تفكير شعوب بلدان الجنوب خاصة منهم النساء، عن طريق توجيه موارد هذه البلدان لتسديد الديون. إن القروض الصغرى، إذن، هي نموذج التنمية الذي تفرضه المؤسسات المالية على نساء الشعوب الفقيرة. إن الغاية من هذا الكراس هو كشف زيف شعارات التنمية ومحاربة الفقر من خلال مقالات و تجارب نضالية ميدانية تبين باللمس استحالة محاربة الفقر بقروض ميزتها الأولى هي فوائدها المرتفعة.

يندرج إصدار هذا الكراس في سياق القافلة الدولية التضامنية مع ضحايا القروض الصغرى، التي ستنظمها أطاك المغرب عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث وجمعية الرعاية الشعبية للتنمية الاجتماعية ما بين 24 و 27 أبريل بوزازات 2014. إن انخراط جمعية أطاك المغرب ودعمها لنضالات ضحايا القروض الصغرى مرده كون هذه القروض شكل من أشكال استثمار فقر الفقراء لتمويل مؤسسات القروض الصغرى و المؤسسات المالية الممولة لها، ودافعه هو ضرورة التصدي لها. ويكمن السبب الثاني في التضامن مع نضالات نساء وريزات و دعم كل مقاومات النساء الكادحات ضد السياسات الليبرالية التي تفرضها المؤسسات المالية والحكومات التابعة لها على الشعوب.

أطاك المغرب ، في مواجهة العولمة الليبرالية
عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث
المقر المركزي: رقم 140، زينة القاضي البربري، حي
العكاري، الرباط. المغرب.
البريد الإلكتروني attacmaroc@gmail.com
الموقع الإلكتروني attacmaroc.org

تضامن جمعية اطاك -المغرب المناهضة للعولمة الليبرالية وعضو CADTM -

مع ضحايا القروض الصغرى

كان المؤتمر الرابع لاطاك المنعقد بالرباط 2012 مناسبة لحضور أمينة مراد وبناصر الاسماعيني وتقديم ملف ضحايا القروض الصغرى لاطاك، فكانت تلك هي الانطلاقة الأولى لبداية أنشطة التضامن والاشتغال في دراسة الملف والتعريف به، وهي المهمة التي حملتها اطاك على عاتقها بكل جدية وحزم. وقد كان أول عمل قدم لهذا الملف في الحين هو تصوير فيديو ضم كل من أمينة مراد من ورزازات و اميلي اتشاكما من البينين باعتبارهما تجريتي نضال نسائي مختلفتين ضد القروض الصغرى.

وبمناسبة 8 مارس 2012 نظمت اطاك قافلة وطنية للتضامن مع الضحايا لمدة يومين كانت فرصة للتعرف على الضحايا مباشرة والإنصات لمعاننهم عن قرب، وقد كان تأثير الحاضرين كبيرا لماسي ضحايا مؤسسات القروض الصغرى. و كان فيديو الشهادات الذي أنجزته سعاد كنون الوسيلة الفعالة في الحملة الدولية التضامنية التي أطلقتها اطاك.

تتبع جمعية اطاك سواء على المستوى الوطني أو المحلي أطوار محاكمة أمينة مراد وبناصر اسماعيني حتى تبرئتهم من التهم المنسوبة إليهم من طرف المحكمة الابتدائية، بعد سحب الجمعيات التي تقاضيهم دعاويها من المحكمة الابتدائية. وأصدرت أطاك بيانات تضامنية وأطلقت حملات التضامن على المستوى الدولي. وفي 8 مارس 2013 قامت اطاك بعقد لقاء تواصلبي بورزازات مع جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الاجتماعية التي تنظم ضحايا القروض الصغرى، بهدف تقوية التضامن في هذا الملف و نظمت ندوة مشتركة حول القروض الصغرى.

وخلال المنتدى الاجتماعي العالمي الأخير المنعقد بتونس، عرف مناظرات ومناضلي اطاك بملف ضحايا القروض الصغرى من خلال ورشة حول حركة ضحايا القروض الصغرى بورزازات ثم من خلال ملء عرائض تضامنية مع منسقي الحركة الذين يحاكمان.

كما كانت الجامعات الربيعية التاسعة والثامنة والورشات التكوينية لبعض المجموعات فرصا للتحميس بأهمية الملف وسط أعضاء وعضوات الجمعية، ولم يقتصر التعريف بالملف فقط من داخل الجمعية بل ايضا اشاعيا في كل من كلية الآداب بمراكش و باكادير وفي ندوة نظمتها الهيئة المغربية لحقوق الإنسان باكادير في مارس من هذه السنة. وكذلك كان الجمع الدولي لشبكة اللجنة من اجل الغاء ديون العالم الثالث المنعقد ببيونزقة الذي مثل فرصة كبيرة لإيصال معانات ضحايا القروض الصغرى بورزازات وإقناع الجمع العام الدولي بهذا الملف استنادا لأوجه التشابه بين القروض الصغرى الموجهة للفقراء و القروض الكبرى الموجهة للبلدان الفقيرة وفي إطاره تمت برجة قافلة دولية الى ورزازات من اجل التضامن . كما أشرفت اطاك على عقد لقاء بورزازات جمع ضحايا القروض الصغرى وإيميلي اتشاكما من البينين من اجل تلاقي التجريتين؛ تجربة نضالات نساء ورزازات ضد مؤسسات القروض الصغرى وتجربة جمعية إيميلي بالبينين التي بلورت بدائل ملموسة تعتمد التسيير الذاتي للنساء.

وبعد استئناف المحكمة الاستئنافية للدعوة، واصلت اطاك حملة التضامن الدولية وأصدرت بيان التضامن اثر الحكم الجائر في حق منسقي الحركة. وها نحن مجددا نتجه إلى ورزازات في شكل قافلة دولية إلى ورزازات ونواحيها من اجل تقديم الدعم والمساندة للضحايا والوقوف بشكل جماعي على النتائج الكارثية للقروض الصغرى على سكان ورزازات ونواحيها.

القروض الصغرى بالمغرب من شعار محاربة الفقر إلى تكريسه

بمجموعة أطاك أكادير

تحتكر حاليا أربع "جمعيات" للقروض الصغرى(من أصل 12) معظم سوق السلفات الصغيرة بالمغرب، أي حوالي 95% من القروض الموزعة و من عدد الزبائن. اثنتان منها(الأمانة و فونديب) تعتبران نفسيهما كجمعيات غير "هادفة للربح"، فيما الأخرى(مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى و أرضي للقروض الفلاحي) تعدان فرعين لبنوك تجارية، ولهذا فتدخلهما في سوق القروض الصغرى يعد مجالا لزيادة المردود المالي لهذه الأبنك.

القروض الصغرى بالمغرب: من يمول من؟

تحتكر حاليا أربع "جمعيات" للقروض الصغرى(من أصل 12) معظم سوق السلفات الصغيرة بالمغرب، أي حوالي 95% من القروض الموزعة و من عدد الزبائن. اثنتان منها(الأمانة و فونديب) تعتبران نفسيهما كجمعيات غير "هادفة للربح"، فيما الأخرى(مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى و أرضي للقروض الفلاحي) تعدان فرعين لبنوك تجارية، ولهذا فتدخلهما في سوق القروض الصغرى يعد مجالا لزيادة المردود المالي لهذه الأبنك.

وزعت جمعيات القروض الصغرى منذ إنشائها إلى حدود سنة 2012 حوالي 40 مليار درهم كقروض على زبائنها البالغين 4 مليون ونصف من الفقراء. يعتبر الطرح الرسمي هذا المبلغ من القروض كإحدى الوسائل المساهمة في تقليص مستويات الفقر ببلادنا، غير أن الواقع أثبت العكس. فمقابل هذا المبلغ من القروض اضطر الفقراء لأداء 54 مليار درهم. والخصيلة، إذن، أن الفقراء هم من مول مؤسسات القروض الصغرى بما مجموعه 14 مليار درهم(ويجب التنبيه أن هذا المبلغ تقريبي وجرى حسابه على أساس معدل فائدة لا تتجاوز 35% علما أنه في بعض السنوات كان معدل الفائدة أكثر ارتفاعا). أي أنه طيلة فترة 1999 إلى حدود 2012 كان الفقراء يقدمون مقابل متوسط من القروض الموزعة عليهم و البالغة حوالي 3 مليار درهم سنويا مبلغ يتجاوز مليار درهم سنويا كفوائد لصالح جمعيات القروض الصغرى و المؤسسات المالية الممولة لها. نتيجة لتدخل قطاع القروض الصغرى يتم تحويل أكثر من مليار درهم سنويا من جيوب الفقراء إلى خزائن هذه المؤسسات سواء داخل البلاد أو خارجها.

كيف تمول مؤسسات القروض الصغرى بالمغرب؟

تحصل جمعيات السلفات الصغرى على التمويل اللازم لنشاطها عن طريق الاقتراض بالأساس الذي يكون إما خارجيا أو داخليا. أما جزء من رأسمالها المسمى "رسميل ذاتية" فيتشكل من نسبة صغيرة ساهم بها المؤسسون بالإضافة إلى بعض سفارات البلدان الأجنبية كما كان الشأن بالنسبة لجمعية زاكورة". و حتى في هذه الحالة تدرج هذه المساهمة في نطاق المصالح السياسية و الاقتصادية التي تدافع عنها هذه السفارات الأجنبية.

تندرج القروض الخارجية في إطار ما ينعى "بالمساعدات من أجل التنمية" التي تقدمها بلدان الشمال إلى البلدان الفقيرة و التي تكون إما ثنائية تقدمها هيئات تابعة بشكل مباشر لإحدى الدول الصناعية الكبرى كالوكالة الفرنسية للتنمية و الوكالة الأمريكية للتنمية USAID و "تحدي الألفية" و KWK التابع للحكومة الألمانية وغيرها، وإما متعددة الأطراف كالبنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة للتنمية و الاتحاد الأوروبي. كما تقدم بعض المنظمات الخاصة العالمية للتنمية قروضا هي أيضا، لكنها تكون مندرجة في سياق "المساعدات من أجل التنمية".

و تنعت القروض الخارجية عادة بكونها "مساعدات مالية"، لكنها في الواقع قروض تلزم جمعيات السلفات الصغيرة بتسديدها إلى آخر دولار. فكل قرض يقدم بفائدة تفضيلية تقل عن المعدلات التي تفرضها السوق يأخذ طابع "مساعدة مالية" و التي تكون إما عبارة عن قروض مباشرة لجمعيات السلفات الصغرى أو ضمانات أو مساعدات تقنية. ويدخل في نطاق المساعدات التقنية الإشراف على تكوين مسيري وأطر الجمعيات و تأهيلها في مجال التسيير المالي... الخ. و تشكل التكاليف المالية لهذه "المساعدة التقنية" جزء من القروض.

أما القروض الداخلية فتكون إما عمومية أو تقدمها الأبنك التجارية الخاصة. القروض العمومية تقدمها الحكومة أو هيئات تابعة للدولة (صندوق الحسن الثاني) و غالبا ما تمنح بدون فائدة و تنعت القروض بدورها كمساعدات مالية. أما القروض التي تقدمها الأبنك الخاصة لجمعيات القروض الصغرى فتجري وفق شروط السوق.

لكن ما هو حجم التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الخارجية و الداخلية و الذي ينعى عادة "بالمساعدات المالية من أجل التنمية"؟ بالرغم من أهمية القروض التي قدمتها مؤسسات التمويل الخارجية و الهيئات العمومية الداخلية بفائدة ضعيفة أو بدون فوائد في حفز جمعيات القروض الصغرى بالمغرب، خاصة في فترة نشوئها، إلا أنها تظل مع ذلك ضئيلة إذا ما قورنت بحجم القروض التي قدمتها الأبنك الخاصة المحلية. فالفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى تقرر في "الكتاب الأبيض" بأن البنوك الخاصة المحلية تغطي 80% من حاجيات تمويل قطاع القروض الصغرى في سنة 2012. و حتى في بداية ظهور هذه الجمعيات كان تمويل البنوك الخاصة هاما. فقد أوردت جمعية "زاكورة" في تقريرها السنوي ل1998 بأن الأبنك قدمت لها نسبة 75% من مجموع رأسمالها المخصص للقروض الصغرى. و يفيد التقرير المالي السنوي لصندوق "جيدة" لتمويل جمعيات القروض الصغرى لسنة 2011 أنه يساهم في تمويل القطاع بأكثر من 16%، مقابل 75% للأبنك و حوالي 8% للممولين الخارجيين.

أنشأ صندوق "جيدة Gaida" في سنة دجنبر 2006 كبنك مختص في تمويل مؤسسات القروض الصغرى المغربية. تملك أغلبية رأسماله (55%) صناديق تمويل عمومية تابعة لكل من فرنسا و ألمانيا، هي الوكالة الفرنسية من أجل التنمية AFD و KWK الألماني و صندوق الإيداع و التدبير الفرنسي، فيما يملك صندوق الإيداع و التدبير المغربي و بريد المغرب الحصة الباقية. رغم أن المالك رأسمال هذا الصندوق هم مولدين عموميين محليين و أجانب إلا أنه يقدم قروضا لجمعيات السلفات الصغرى حسب شروط السوق، حيث بلغ متوسط الفائدة 5,5% في سنة 2012. إن مؤسسات التمويل، إذن، التي كانت مختصة في منح قروض خارجية ثنائية الأطراف "من أجل المساعدة على التنمية" أصبحت تتدخل بشكل مباشر في التمويل وفق منطق البنوك التجارية. و هي تسعى من خلال توجيه قروض محاربة الفقر للحصول على حصتها من المردود المالي.

الذي أبدى اهتماما كبيرا بالملف و رغم المقاربة الأمنية التي تتهجها السلطات بورزازات ضد الحركات النضالية و محاولة تشتيت صفوفها إلا أن نضال هذه المرأة البسيطة يضل مستميتا متسلحة بالصبر و طول النفس لإبقاء صفوفها مترابطة و صلبة يصعب اختراقها لإيمانها المتحدر بنبل حقوقها و مطالبها طال الأمد أم قصر. و كتابتي لهاته الأسطر ما هي إلا توضيح لما جاء في بعض الجرائد الإلكترونية من مغالطات لا تتماشى و وقائع الملف و بالتالي الضحايا فبالإضافة إلى معاناتنا مع مافيا الفساد هاته كنا نصاب بخيبة أمل كبيرة عندما نطرق أبواب جهات تقول على نفسها حقوقية مع الأسف وهي لا تحمل إلا الاسم أو تعمل على أحنداث لجهات محددة فمنها من تقهقر إلى الورا كونه لا يكاد يبين الأشباح التي تتراءى له في الملف و منها من وضع العداد نصب أعينه ليعد المكسب و الخسارة و منها من رأى فيه صفقة للمزايدة و من تصدر هذه الجهات هي التي رشحت نفسها منصب ملاحظ حتى يتبين لها الأبيض من الأسود في الوقت الذي اكتسح التفكك و التشرذم الأسري و الضياع و الانتحار صفوف الضحايا . و بينما اخط هذه الأسطر بلغني من بعض الضحايا أن هذه الجمعيات قامت بتسريح جماعي لمستخدميها و الغريب في الأمر هو ظهور شيكات للضحايا عند بعض هؤلاء المستخدمين كانت بحوزة هذه الجمعيات كضمان على الدين... الذين عملوا بدورهم على ابتزاز الضحايا كما حدث مع منسقين بالريش .

فأوضاع الضحايا المزرية، من أزمة خانقة و غلاء المعيشة يبين أن استقرار الأوضاع لم يعد مضمونا و هذا التفاهم سيغدو كارثيا لا محالة .

نحن لا نرغب في تبني صوري للملف بل نطالب بدعم فعلي ملموس من دفاع و فتح تحقيق فيه لما له من خطورة و لا ضير في التبيي شريطة أن لا يلغى وجود الحركة و الأشواط التي قطعتها و المخاض العسير التي تكبدته حتى الوصول لإنشاء جمعية وطنية يضرب بما المثل حتى على الصعيد الدولي لصمود و تحدي المرأة البسيطة رغم ضعف إدراكها الذي يفضل وعيها الحسي استطاعت أن تخلص إلى أن الحقوق تنتزع و لا تعطى بحيث لم تعد تابه لبطش النفوذ فهي تأتي إلا أن تعيش أبية حاملة شعارها الدائم الموت و لا المذلة.

حركة ضحايا القروض الصغرى مسار و معاناة

أمنية مراد

حركة ضحايا القروض الصغرى ما هي إلا انفجار لبركان طالما تمخض داخل مكنون المرأة المستضعفة نتيجة صراعاتها الدائم مع الفقر المدقع والامية والخياف والتهميش الذي يمارس ضدها في هذه المناطق المعزولة جيو سياسيا. بحيث يُعمل بتعمد على حرمانها من الموارد والاستثمارات حتى يتسنى استنزاف خيراتها الطبيعية والباطنية بشراسة ونهم كبيرين. وفي هذا الخضم ظهرت جمعيات القروض الصغرى كحل مزعوم لازمة مدعية ضرب أحزمة الفقر والهشاشة فمدت أبناء المنطقة بقروض لا تماشى ووضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية بفوائد مرتفعة مستهدفة في ذلك المرأة بحكم تربيتها التقليدية المحتشمة والغير المتعدسة فنشطوا و بحة في المناطق المتزامية بضواحي المدن، حتى الوعة المسلك، وبفضل الريح الوفير جراء الفوائد المتبعة في هذه القروض التي تتراوح ما بين 17 الـ 300 بالمائة تخطوا جميع المواثيق والقوانين حتى الظهير المنظم لمجال اشتغالها، فركزوا بطشهم على ربة البيت دون علم زوجها والطالبة والموظفة والمسولة كما طال جنونهم في الريح حتى الأطفال في بعض المناطق. وهكذا أمست بقدرة قادر ديون استهلاكية مقتحمة بذلك مجال اشتغال الابنك في استرداد الديون إضافة إلى اجتهاداتها الغير القانونية، والمحمية، التي تعمل من خلالها على المطاردات الجماعية للضحايا ليل نهار. والاستيلاء على ممتلكاتهم من متاع وأفرشة ومواشي وتهديدهم بالسجن مما أوقعهم في دوامة من الخوف دفعت العديد منهن إلى الهرب والانحراف والتفكك الأسري والتشرد مما حدا بنا لتأسيس حركة احتجاجية تندد بهذه الخروقات والمدر الذي طال المال العام. فراسلنا رئيس الحكومة وجميع الوزارات المختصة كما رفعا تقارير لعمال الأقاليم ونظمنا بالموازاة وفتات احتجاجية أمام البلديات والعمالات والمحاكم ومقرات هذه الجمعيات ما يناهز الستين والسبعة أشهر في جميع المناطق بما فيها المجاورة كأكذ وزاكورة والحاميد وتاكيت وقلعة مكونة وترناقت اقليم ميدلت كالريش إضافة إلى التواصل مع أقاليم واحة وبركان وتاونات..... دون ملل رغم ما صادفناه من اضطهاد تجلى في تحالف سلطتي المال والنفوذ ضدنا.

فطفقوا بملء المحاكم بالمناوبات القضائية للضحايا بالجملة ودون هوادة في جميع المناطق، وبلغ هذا التحالف ذروته حين حيك لي محاكمة مفبركة كمشعلة لفتيل الشرارة و كمنسقة أنا وزميلي في الحركة لم تخل من حرب للأعصاب وبرودة تتجلى في تأجيل الجلسات لأكثر من 15 مرة طوال هذه المدة حيث قضت المحكمة بتبرئتنا من التهم الثقيلة الملققة لنا وبالإدانة في حمة القذف العلني بـ 4000 درهم غرامة نافذة لكل واحد منا وقد فوجئنا بتنازل هذه الجمعيات عن المتابعة بعد فتح الملف للمناقشة وما نسطر عليه في هذا المقال من وقائع في المحاكمة هو نقطتين أساسيتين الأولى تتجلى في نفي شهود الإثبات (شهود الجمعيات المدعية) لما نسب لهم من أقوال في محاضر الضابطة القضائية ونفيهم لكل التهم الملققة لنا وأكثر من هذا أن احد هؤلاء الشهود نفى حتى معرفته لنا بشكل صريح، أما النقطة الثانية فتتمثل في إضافة شكايه خاصة بجمعية إنماء، للملف مرفقة بمراسلة من الوكيل العام للملك وهذا بدهاليز كتابة الضبط بالرغم من رفض القاضي ضمها للملف في الجلسة العلنية كما عملت على الاستئناف - ونطلب في هذا الصدد من أصحاب القانون التعليق على هذا....؟- و في الاستئناف برمجت الجلسة الأولى في 2013/09/10 لتؤجل إلى 2013/10/22 ليبقى التجاذب بين الطرفين قائما: الجمعيات ومن يدور في فلكها بنهجها سياسة الاضطهاد والإشاعات المغرضة ضد أعضاء جمعيتنا للئيل من أخلاقنا وشرفنا وحتى هويتنا التي كنا نرد عليها بدورنا بالنداءات والمقالات والضمود والتصعيد النضالي بما فيها التواصل مع المجتمع الدولي

تحتكر الأبنك بما فيها صندوق "جيدة" إذن معظم القروض التي تقدم لجمعيات القروض الصغرى التي تعد بالنسبة إليها سوقا لتوسيع المردود المالي لرساميلها وسيطا لبلوغ الفقراء المحرومين من الحصول على قروضها بشكل مباشر. وقد أقر "الكتاب الأبيض" أن متوسط الفائدة بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأمد التي تقدمها الأبنك لجمعيات القروض الصغرى بلغ معدل 5,5% في سنة 2012. وقد كان هذا المتوسط 6,17% بالنسبة لجمعية "الأمانة" في سنة 2010. أما خلال سنوات سابقة فقد كان أكثر ارتفاعا بحيث بلغ 10% بالنسبة لجمعية "زاكورة" في سنوات 2000 و 2001. وقد أكد صندوق "جيدة" أن وجود مرابين مولوا القروض الصغرى بفوائد فاحشة كان أحد أسباب الأزمة التي شهدتها القطاع. نستنتج ما يلي: يعد تمويل قطاع القروض الصغرى بالمغرب جزء من القروض الثابتة والمتعددة الأطراف المقدمة للبلدان الفقيرة في إطار ما يسمى ببرامج "التنمية والحد من الفقر" المفروضة من البنك العالمي. رغم أن هذا التمويل يقدم "كمساعدات" مباشرة لجمعيات السلفات الصغيرة إلا أنه يظل عبارة عن قروض بشروط تفضيلية وحب تسديدها في آخر المطاف. وليست جمعيات السلفات الصغرى غير وسيط بين مؤسسات التمويل الأجنبية والمحلية (سواء كانت عمومية أو خاصة) والفقراء المحرومين من لوج السوق البنكية بشكل مباشر. كما أن هذه الجمعيات نفسها تحصل نتيجة تدخلها في سوق القروض الصغرى على مداخيل مالية، خاصة وأن مؤسسات من بين أربع مؤسسات المستحوذة على سوق القروض الصغرى تعدان فرعان لأبنك تجارية. يساهم سوق القروض الصغيرة في إفقار الفقراء، إذ يفرض عليهم أداء معدلات فائدة فاحشة. وبذلك فالفقراء هم من يساهم في رفع المداخيل المالية لهذه المؤسسات (الجمعيات ومموليها) وليس العكس.

لماذا معدل فائدة فاحشة؟

يبلغ معدل الفائدة المفروض حاليا على القروض الصغرى الموزعة على الفقراء حوالي 35%، وهو مستوى يتجاوز معدل المردودية المالية الذي تحققه الصناديق المضارباتية في الأسواق المالية العالمية. وكانت بعض "جمعيات" السلفات الصغرى تطبق معدلات تتجاوز هذا المتوسط، كما كان الشأن بالنسبة ل"فونديب Fonddep" التي كانت تفرض فوائد يتراوح معدلها ما بين 50% و 75% بالنسبة لقروض لا يتجاوز مدة استرجاعها ستة أشهر. فلماذا معدل فائدة فاحشة بالنسبة للقروض الصغرى الموزعة على الفقراء؟

السبب الأول: عندما فحزت الحكومة والمؤسسات المالية العالمية والبنوك التجارية الخاصة و "التنموية" ظهور سوق القروض الصغرى بالمغرب فرضت عليه "قانون الغاب" بالنسبة لمعدل الفائدة. فجمعيات السلفات الصغرى كانت ولا زالت تملك مطلق الحرية في تحديده. فلم يصدر قط أي مرسوم يحدد معدل الفائدة الأقصى الذي يجب أن تخضع له هذه "الجمعيات" وفق القانون المنظم لنشاطها (الفصل 8). ويحافظ على سيادة "قانون الغاب" هذا المجلس الاستشاري للسلفات الصغيرة الذي يعد بمثابة هيئة للدفاع عن مصالح مؤسسات السلفات الصغرى ومموليها المحليين والعالميين.

السبب الثاني: تعد سوق القروض الصغرى في جوهرها جزء من السوق البنكية هدفها مراكمة المداخيل المالية لفائدة متدخلين أساسيين هما مؤسسات التمويل (محلية وأجنبية) و جمعيات السلفات الصغرى. ويتحدد معدل الفائدة الذي يتحمله الفقراء عند هاتين الحلقتين. وتفرض الأبنك التجارية و "جيدة" بما هي الممول الأساسي (حوالي 80% من الرأسمال المقترض خلال 2012) معدل فائدة يبلغ في المتوسط 5,5% (كمعدل للسنة الفارطة) ويضاف إليه في النهاية معدل الفائدة الذي تفرضه

"جمعيات" السلفات الصغيرة على القروض الموزعة على الفقراء و البالغ حوالي 30%. و يتوزع هذا المعدل إلى حوالي 20% مخصصة لتكاليف توزيع القروض الصغرى (تكاليف إدارية، أجور، تنقل... إلخ) و حوالي 5% كمعدل مردودية مالية تحصل عليه "الجمعيات" نتيجة القروض الموزعة على الفقراء. أما 5% الباقية فمخصصة لتشكيل احتياطي للقروض التي تشكل مخاطر(التي تأخر موعد سدادها بأكثر من 30 يوم).. و تحصل، في النهاية، إذن على معدل فائدة إجمالية تبلغ أكثر من 35% .

لماذا يلاحظ ارتفاع تكاليف "جمعيات" السلفات الصغيرة مقارنة بالبنوك؟ رغم أن معدل الفائدة يبدو مرتفعا إلا أنه لا يطبق إلا على مبالغ صغيرة جدا. ولذلك فالمبالغ المحصل عليها ليست ذات قيمة كبيرة. هناك أيضا عامل الإنتاجية. خلافا لارتفاع إنتاجية مستخدمي البنوك الذين يوزعون قروضا بعشرات ومئات الآلاف، بل و ملايين الدراهم لزبائن يتجاوز عددهم 3 ملايين ونصف و يتداولون في منتجات متنوعة(ودائع، صرف، تأمين، أجور، إرسال الأموال... إلخ)، فإن مستخدمي "جمعيات" السلفات الصغيرة تقل إنتاجيتهم لأنهم يوزعون قروضا في منتهى الصغر لفائدة زبائن لا يتجاوزون حاليا 800 ألف و لا يتداولون إلا متوجها واحدا تقريبا. و في هذه الحالة ليس ارتفاع التكلفة غير وسيلة تلجأ إليها "جمعيات" السلفات الصغرى لتعويض انخفاض الإنتاجية.

لماذا تتنافس مؤسسات القروض الصغرى على منح القروض للفقراء؟ عندما تحصل الجمعيات على القروض من السوق البنكية تكون ملزمة بأدائها في آجال محددة وكل تأخر عن موعد السداد يفضي إلى خسائر(تسديد فوائد عن قروض لم توزعها) وفقدان الثقة لدى الممولين. و كلما نجحت مؤسسات القروض الصغرى في توزيع أكبر قدر من القروض على الزبائن في مدة زمنية أقل، كلما توقفت في استثمارها في جلب مردود مالي بمعدل الفائدة المحددة.

إن منطق السوق المالي هو المحدد هنا. و هو الذي يفسر التنافس بين هذه "الجمعيات" على استقطاب الزبائن وبالتالي حصة أكبر من السوق. وبهذا أيضا يمكن تفسير لماذا تم إضافة تقدم قروض من أجل الاستهلاك إلى جانب قروض "الاستثمار الصغرى المنتج" بعد بضع سنوات فقط من إنشاء هذه السوق.

هل تساهم القروض الصغرى في الحد من الفقر؟

يدعي الطرح الرسمي أن قطاع القروض الصغرى بالمغرب يساهم في تقليص معدل الفقر من خلال "تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل" ومحفزة لخلق فرص الشغل لصالح الفقراء. لكن يصعب في الواقع إثبات مساهمة القروض الصغرى في تخفيف الفقر على خلق مقاولات إنتاجية صغيرة، نظرا للأسباب التالية:

- لا يتجاوز حاليا متوسط القروض التي يحصل عليها الفقراء 6 آلاف درهم و هو مبلغ غير كاف لاستثماره في مشاريع إنتاجية أو حتى تجارية صغيرة.

- تثبت المعطيات التي تقدمها جمعيات القروض الصغرى نفسها أن أكثر من نصف "المشاريع الصغيرة" للفقراء المستفيدين من قروض تقتصر على أنشطة تجارية. ومعلوم أن هذه العبارة "تجارية" غالبا ما تستعملها الجمعيات لوصف توجيه القروض الصغيرة لتلبية الحاجيات الاستهلاكية للفقراء(سكن، تجهيز، علاج، أفراح...). إن الغريب في الأمر أن هذه "الجمعيات" لا تقدم أي معطيات حول توظيف القروض الصغيرة في أنشطة استهلاكية كهذه، رغم أن القانون المنظم لنشاطها يفسح لها المجال لتقدم قروض استهلاكية. إن سبب إخفاء ذلك بسيط، و هي أنها تحاول كسب ثقة مموليها من بنوك تجارية و مؤسسات مالية

بين 25 % إلى 45 %، واكتشفوا حقيقة مؤسسات القروض الصغرى التي أدت بهم إلى الفقر والبؤس، فمنهم من اتحرق وهناك حالة نجار القنيطرة الذي قتل زوجته و اتحرق لتعذره عن سداد الدين، ومن النساء من فضلن الهروب تاركات أبناءهن عرضة للتشرد. وقد صرحت إحدى الحالات في الريش وهي تشكوا فقرها المدقع واقتراض زوجها من الجمعية لتحسين مستواها المعيشي، {لقد اقتحم موظفوا هذه الجمعية بيتي وأنا حديثة العهد بالولادة أترض طفلي واجهوني بشكل قاسي، وهددوني بالسجن إن لم أسدد، لم يكن لدي ما يأخذهون كبديل للدين أخذوا هاتفي المحمول وهاتف زوجي ورحلوا}، بالإضافة إلى حالة سيدة أخرى من الريش تقول {كنت أحم أمي من تناول اللحم والخضر وأقتات من أي شيء أحده كي أسدد، وعندما توقفت عن الأداء وليست هذه هي المرة الأولى فأنا اقترضت من أزيد من 11 سنة، ورغم كل هذا هاجموني في بيتي بالسب ووقعت في مشادات معهم، أدت بي إلى نزيه حاد فقدت على إثره مولودي وأنا في شهري الرابع، نُقلت على إثرها إلى البيضاء وأجريت عملية جراحية حرمت بعدها من الإنجاب}، هذه مجرد أمثلة على المصير المأساوي التي وصلت إليه نساء الريش إلى جانب نساء وازراوات وكل النساء الفقيرات ضحايا القروض الصغرى

محاكمة الضحايا بدل المجرمين الحقيقيين

إن الاحتجاج المتواصل لضحايا القروض الصغرى إثر أساليب العنف التي تمارسها جمعيات القروض الصغرى ضدهم، وانكشاف النصب الذي تمارسه هذه المؤسسات بعد ربح بعض القضايا في المحاكم، أدى بثلاث جمعيات إلى رفع شكايات للمحكمة ضد منسقي الحركة : أمينة مراد وناصر إسماعيل، تضمنت مجموعة من التهم الملققة، كالنصب والتهديد والسب والقذف. وبعد تأجيل المحاكمة لسنة ونصف تمت تبرئة المنسقين من تهم النصب والاحتيال من طرف المحكمة الابتدائية، بعد أن سحبت الجمعيات التي تقاضيهن شكاياتهما، في حين تمت ادانتهما بغرامة 4000 درهم في تهمته القذف. ستستأنف النيابة العامة الحكم و ستضاف جمعية إنماء لتقاضيهن بنفس التهم التي برؤوا سابقا منها إضافة إلى السب والقذف. و بعد تأجيل المحاكمة لعدة مرات، سيأتي الحكم قاسيا وحائرا حيث ستقضي محكمة الاستئناف بسنة سجن نافذة، وغرامة قدرها 30 ألف درهم لكل من أمينة وناصر، وتعويض مدني قدره 10 درهم لجمعية إنماء. وقد بينت جلسة المحاكمة أن التهم المنسوبة إليهم هي فقط شكلية، فالغاية هي تكسير حركة القروض الصغرى، عبر تهيب وتكريع مناضلي الحركة خوفا من توسعها و خوفا أيضا من البعد الدولي الذي بدأت تسير فيه لاسيما بعد حملة التضامن الدولية .

إن محاكمة أمينة مراد وناصر إسماعيلي للدليل واضح على سعي الدولة لأن تدافع بقوة، من خلال قضائتها، عن مؤسسات القروض الصغرى، التي تظل فوق القانون رغم الحروقات القانونية والمآسي الاجتماعية التي سببتها.

نضال ضحايا القروض الصغرى: نضال ضد سياسة التفجير و التهميش

خديجة العثماني

بدأت حركة ضحايا القروض الصغرى بتشكيل بمدينة ورزازات منذ سنة 2011 في سياق النضالات التي أطلقتها حركة 20 فبراير في كل مناطق المغرب. كان الدافع الأساسي لتنظيم هذه الحركة هو الضغط المتواصل لمؤسسات القروض الصغرى على النساء واقتحام بيوتهن ومصادرة أمتعتن وهديهن، بالإضافة إلى تعدد حالات النصب والاحتيال وتجاهل القانون للشكايات المقدمة ضد هذه المؤسسات، إذ قام ضحايا ورزازات برفع شكاية لمحكمة الاستئناف بورزازات في شخص الوكيل العام الذي صم أذانه وهدد بأنه لن يكلف نفسه حتى عناء قراءتها، مصرًا على أنها ستبقى حبسية درج مكتبه ولن ترى النور أبداً وختم كلامه بعبارة {سيروا عطو للناس فلوسهم راه سيفطو ثلاثة المحامين على قبلكم خسروا عليهم ثلاثة المليون غير الأطويل ثلاثة الأيام}. هذا الرد لم يزد الضحايا إلا إصراراً وعزماً في المضي قدماً في أشكاهم الاحتجاجية. قامت النساء بأول خطوة لتنظيم أنفسهن والنضال ضد جشع مؤسسات القروض الصغرى، وتم عقد أول تجمع للنساء سرددن فيه معاناتهن بسبب القروض الصغرى، بعد ذلك توج التجمع بصياغة ملف مطالبي، كانت أهم النقاط التي جاءت فيه هي: متابعة مرتكبي النصب والاحتيال ضد النساء، التعويض المالي والمعنوي عن الأضرار التي لحقت بالنساء، تشرد بعض الأسر وانتحارهم وتعاطي البعض الآخر للدعارة - بسبب القروض ونسب الفوائد المرتفعة - بالإضافة إلى مطلب الكشف عن فساد هذه المؤسسات ونهب المال العام، وقف المتابعات في حق الضحايا على إثر نضالهم ضد مؤسسات القروض الصغرى ووقف أنشطة هذه المؤسسات. كانت أول خطوة، إذن، لتنظيم الضحايا هي وضع لوائح بأسماء مجموعة من المتضررين والمتضررات، وأرقام هواتفهم، تلاه اتفاق الضحايا على التوقف عن تسديد الأقساط المترتبة عن القروض الممنوحة بصفة جماعية كشكل احتجاجي رافقه تنظيمهم وقرارات احتجاجية أمام مقرات هذه المؤسسات ومسيرات احتجاجية في مدينة ورزازات بمعية الهيئات النقابية والسياسية وحركة 20 فبراير آنذاك. كانت تلك بداية تشكل حركة النضال ضد سياسة القروض الصغرى. هذه الحركة التي تميزت بالمشاركة الواسعة للنساء خصوصاً ربات البيوت الفقيرات اللواتي لا يعرفن القراءة و الكتابة. استهدفت سياسة القروض الصغرى بالأساس النساء باعتبارهن يشكلن غالبية المحرومين من الدخل بالإضافة إلى أنهن أكثر خضوعاً بحكم الثقافة الذكورية، التي تربي على التبعية والخنوع، وهذا ما يسهل الضغط عليهن للتسديد وبالتالي هن أول الضحايا لسياسة القروض الصغرى.

توسع حركة ضحايا القروض الصغرى

لتعميم هذه التجربة قام منسقي الحركة بتنظيم لقاءات تواصلية مع ضحايا آخرين لمؤسسات القروض الصغرى بورزازات المدينة والقلعة، بومان، تنغير، أكزز، زاكورة، و تاكنيت ثم الحمديد، حيث تنقل المناضلون والمناضلات إلى هذه المناطق وتم تشكيل لجن بكل منطقتة توطر الضحايا وتنظم الأشكال الاحتجاجية. امتدت الحركة ووصلت إلى منطقتة الريش بإقليم ميدلت وأقاليم وجدة وبراكن و تاوانات، حيث عقدت مجموعات كان بمثابة تواصل وتوطيد للأواصر بين ضحايا القروض الصغرى، الذين سرد كل منهم مأساته مع هذه الجمعيات ابتداءً من للاقتراض حتى توصلهم بدفاتر الأداء، حيث تفاجئوا بنسب أرباح مهولة تتراوح

ثنائية و متعددة الأطراف، وذلك بإحفاء القروض الاستهلاكية أو عبر احتسابها في القروض المستتمرة في مشاريع إنتاجية (فلاحة، صناعة تقليدية). ولذا السبب لا يمكننا الوثوق بالمعطيات التي تقدمها عن الأنشطة التي توجه إليها القروض الصغرى و فرص الشغل التي تدعي أنها أتاحتها.

-تندعم تقريبا فرص صمود المشاريع الصغيرة (في الفلاحة و السياحة و الصناعة التقليدية و التجارة... إلخ) في مواجهة المشاريع الاقتصادية الكبرى. أسباب تفوق المشاريع الكبرى واضحة: سيطرة على السوق، إمكانيات مالية كبيرة، تمويل بنكي متاح... إلخ. ولذا من النادر أن تتطور المشاريع الصغرى (أن تشغل أكثر)، إن لم تنهار. و يعد تعديل القانون دليل على إفلاس ادعاء "المشاريع المدرة للدخل". فبعد خمس سنوات فقط على صدور القانون المنظم لنشاط جمعيات القروض الصغرى و الذي حدد هدفها في تمويل مشاريع اقتصادية إنتاجية أو خدمانية "مدرة للدخل" عدلت الغاية من إنشائها في 2004 لتطال تمويل السكن و تجهيزه بالماء و الكهرباء. أما ابتداء من سنة 2007 فأصبح بإمكانها تقديم قروض لربائنها لأي هدف كان، حتى ولو كان استهلاكيا محضاً.

-توجد المشاريع الصغيرة اليوم أمام رحمة المنافسة الأجنبية. فالسوق الداخلية واقعة تحت سطوة غزو سلع الشركات المتعددة الجنسية التي أصبح مرجحاً بما بفعل تحرير التجارة (اتفاقيات شراكة ذات طابع استعماري). فالمشاريع الكبرى و المتوسطة نفسها توجد محط تمديد. إن واقع الفلاحة الصغيرة بالقرى (مشاريع صغيرة بامتياز) نموذج للتهديد التي تمثلها المنافسة الأجنبية على المشاريع الصغيرة: أكثر من 87% من سكان القرى الذين يملكون أقل من خمسة هكتارات (فلاحون فقراء) يفقدون اليوم جزءاً هاماً من دخلهم المعاشي جراء منافسة واردات السلع الفلاحية.

-إن الشروط التي تفرضها مؤسسات القروض الصغرى على الفقراء (حجم القرض، أجل استرداده، وثيرة أداء الأقساط، معدل الفائدة) تعوق نجاح مشاريعهم الإنتاجية الصغيرة:

- أجل استرداد القرض: بمجرد ما يحصل الفقراء على قرض تجبرهم مؤسسات القروض الصغرى على الشروع في استرداده ابتداءً من الشهر الأول قبل أن يتسنى لهم فرصة الحصول على مردود ما.
- وثيرة الأداء: تفرض هذه المؤسسات على الفقراء وثيرة أداء جهنمية، إذ تكون أسبوعية أو كل أسبوعين و في أحسن الأحوال شهرية.
- معدل الفائدة: بلغ معدل الفائدة التي تفرضها هذه المؤسسات على الفقراء أكثر من 50% (معدل 2008). أليس هذا نمباً منظماً للفقراء؟ هل بواسطة نسب الفائدة هذه يمكن مساعدة الفقراء على الخروج من فقرهم؟
- يدفع اتساع دائرة الفقر (حوالي ثلث السكان و أكثر من ثمانية ملايين حسب المعطيات الرسمية) بالملايين لمزاولة "مهنة" في دائرة ما يسمى بالقطاع غير المهيكل: حوانيت صغيرة، مشاريع إنتاجية صغيرة، البائعون الجوالون... إلخ: يكسح هؤلاء أكثر من 12 ساعة يومياً من أجل سد رمقهم، و رغم ذلك لا ينجح أغلبهم أبداً في الخروج من دائرة الفقر. فهذه المشاريع الصغيرة كثيرة العدد (ظاهرة الحوانيت في المدن و البائعون بالتحوال) تنافس نفسها بنفسها.
- أدت كل هذه الشروط مجتمعة إلى فرط استئانة نسبة هامة من المستفيدين من القروض: عند العجز عن أداء القرض الأول يضطر الفقراء للتسليف من جديد لأداء القرض الأصلي. و هكذا يكون ملزماً في النهاية بأداء أصل الدين

بمعدل فائدة مضاعفة(نسبة الفائدة عن القرض الأول و الثاني)، بل إن العديد من المقترضين يكونون مدينين اتجاه ثلاثة جمعيات أو خمسة.

ما السبيل للخلاص من حجيم القروض الصغرى بالمغرب؟

لا يمكن لسوق القروض الصغرى أن تشكل أداة محاربة الفقر. فالمنطق الذي تشتغل وفقه، أي توزيع قروض من أجل الحصول على فوائد مالية يؤدي إلى المزيد من تفكير الفقراء و تحويل جزء هام من مداخلهم للسوق المالية و البنكية. إن الفقراء هم من يمول السوق البنكية بخلقيتها الأساسية، وذلك من خلال تسديد الفوائد و تكاليف توزيع القروض من أجور للمستخدمين و مصاريف إدارية مختلفة و حتى القروض التي تأخر سدادها.

يتعارض منطق الربح الذي تشتغل وفقه مؤسسات القروض الصغرى مع منطق الحماية الاجتماعية و الخدمات العمومية المفروض أن تشملها الفقراء. لقد قامت الدولة بحجوم تاريخي نسف مبدأ مجانية الخدمات الصحية التي كان الفقراء يستفيدون منها. و سيتفاهم أوضاع الفقراء نتيجة ضعف الحماية الاجتماعية و غيابها بالنسبة لغالبية السكان. و سينتج عن إلغاء نظام دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية و المواد البترولية ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية. لذا تناضل أطراف المغرب بجانب ضحايا القروض الصغرى، وخاصة منهم النساء من أجل المطالب التالية:

-وقف نشاط مؤسسات القروض الصغرى لأنها تساهم في تفكير النساء و فرط استدانتهن بل و تحول جزء من دخلهن إلى المؤسسات البنكية الممولة الأجنبية و المحلية.

-فتح تحقيق حول مختلف أشكال النهب و التعسفات التي ارتكبتها مؤسسات القروض الصغرى في حق الضحايا.

-الترجع عن إلغاء مجانية الخدمات الصحية التي كان يستفيد منها الفقراء.

-النضال ضد إلغاء نظام دعم المواد الاستهلاكية الأساسية لأنه سيؤدي إلى غلاء الأسعار و تدهور القدرة الشرائية للفقراء.

-النضال ضد اتفاقات الشراكة و التبادل الحر التي تدمر الإنتاج المحلي وخاصة المنتجين الصغار.

أبريل 2013

الرباط 6 سبتمبر 2013

إحالات

من وسيلة عيش، مضنية بذلك وجها آخر على الاقتصاد وعلى المدينة و حتى على بنية الأسرة و دلالتها... إن كامل هذه الطاقة الاجتماعية التي تطورها النساء في نضالهن من أجل البقاء هو الذي يستعمله البنك و نظام التمويل الصغير بواسطة القروض الصغرى. " [3]

هذا الكلام، لماريا غالاندو، منشطة الجمعية البوليفية **Mujeres creando** ، يدل على سبل تفكير مهمة للمغرب. فالنيوليبرالية قد دفعت النساء بكثافة إلى الاندماج في سوق العمل، بخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير (مناطق حرة، نسيج، زراعة مغطاة) باستغلال نقص تقاليدهن في سوق العمل، ونقص المكاسب الخاصة بالحقوق، وأميتتهن. إن أزمة الأسرة الموسعة، والأسرة حصرا، المفاخرة ببطالة هيكلية كثيفة، قد حول النساء إلى رئيسات أسر وفاعلات من الدرجة الأولى في النضال من أجل البقاء.

إنها إذن نفس الخصائص التي تستغلها اليوم مؤسسات التمويل الصغير، مقترحة في أفضل حال أنشطة مدرة للدخل، هذه الدرجة الصفر في التشغيل، لا عمل و لا تشغيل و لا أجرة باسم تنمية زائفة (ليس على هذا النحو يمكن لبلد أن ينمو)، ومسيبة معاناة للنساء. تتحدث نساء ورزازات عما يعانين من ضغط نفسي وقلق ومصادرات و محاكمات. وتضاف إلى مشاكل الفقر السابقة، التي لم تحلها القروض الصغيرة، الاستدانة و الضغوط من أجل السداد التي تدمر الأسر و تجر النساء إلى الدعارة و الانتحار.

لقد أدركت نساء ورزازات أن القروض الصغيرة ليست أداة محاربة الفقر بل نخباً إضافياً لمداخيل الأسر الفقيرة. كما فهمن أن الاستدانة ليست مشكلاً فردياً، بل مشكلاً اجتماعياً وجماعياً يجب أن يجد حلولاً اجتماعية و جماعية، بالولوج إلى خدمات عمومية مجانية وجيدة و خلق فرص عمل و الحق في العمل و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد أدركن فائدة تنظيم أنفسهن، والنضال سوياً ضد مصاصي الدماء الجدد هؤلاء الذين يتقدمون مقنعين بخطاب عن الإيثار و النسوانية . ويطالبن بإلغاء الديون، تلك التي سددها . لقد مثل كل من أمينة مراد و بانصر اسماعيني، الناشطين ضد القروض الصغرى، أمام المحكمة بورزازات، بعد شكاية من خمس مؤسسات قروض صغرى. وقد سحبت أربعة منها شكايتها. لكن المحكمة الحقيقية هي التي تقيّمها النساء الضحايا لشراة هيئات القروض الصغرى التي جعلت من الفقر تجارة كبرى.

1. رغم ضالة مخاطرة مؤسسات التمويل الصغير، فإنها تحتمي من عدم السداد بمختلف الطرق، مثل التأمين الصغير الذي يضمن السداد في حالة زمانة أو وفاة، وقروض تضامنية عبر مجموعات، وبنك معطيات مشتركة لتفادي تعدد الاقتراض، واسترداد القروض عبر القضاء .

2. Cf <http://www.entreprendre-mediterrane...>

3. La pobreza, un gran negocio. Análisis crítico sobre oenegés, microfinancieras y banca, La paz, Mujeres creando, 201 ?

القروض الصغرى : بين أكذوبة الإدماج في التنمية وحقيقة تعميق الفقر

ربيعة الهواري

تقديم

عادة، يتم تعريف القروض الصغرى بأنها قروض تقدم لأشخاص فقراء، غير قادرين على اللجوء للمؤسسات البنكية الكلاسيكية، بغية دمجهم اقتصاديا عن طريق استعمال المال المقترض في إنشاء مشاريع مدرة للدخل .

ظهرت الفكرة بينغلا ديش سنة 1974 من طرف أستاذ الإقتصاد محمد يونس، الذي بدأ تجربته بزيارة ميدانية لقرية فقيرة بالريف البنغالي، التقى فيها بصانعة مقاعد خشبية، أخبرته بأنها حصلت على قرض من بنك تجاري لتشتري موادها الخام ، لكن بسعر فائدة عال جدا ، جعل الأقساط تستحوذ على معظم الربح في حين تحصل هي على الفئات . عندها اعتبر محمد يونس أنه لو توفر لهذه الصانعة الحصول على قرض بشروط أفضل لارتفع هامش ربحها.

قام محمد يونس بإقراض ما يقارب 40 من صانعات القفص من ماله الخاص دون فوائد، فكتشف أن هذه المبالغ مكنت من تحسين وضعية هؤلاء النساء، ثم أسس بنكا سماه بنك القرية الذي يمنح القروض للنساء دون ضمانات بهدف تحسين أوضاعهن.

القروض الصغرى استمرار لسياسات رأسمالية سابقة.

ليست سياسة القروض الصغرى هي الوصفة الأولى التي تقدمها الرأسمالية لتدبير الفقر الناتج عن أزمتها: ففي أواخر الستينات و بداية السبعينات ، أهدت الرأسمالية ما سمي بالثورة الخضراء لقر نضالات الفلاحين الفقراء، حيث تم توزيع الأراضي على بعض الفلاحين في البوادي ، و تم تنظيمهم في إطار تعاونيات.

و في أواسط السبعينات حاولت الرأسمالية احتواء النضالات العمالية بما سمي مساهمة العمال في رأسمال الشركات لإيهامهم بأنهم يشكلون جزءا من المساهمين، وأنهم سيستفيدون من النتيجة النهائية من خلال إيقاع عملهم.

و مع بداية الثمانينات، فرضت سياسة التقويم الهيكلي على بلدان العالم الثالث، كشكل من أشكال تدبير أزمة مديونياتها، و لازالت بلدان العالم الثالث تعاني تبعات هذه السياسة، المفروضة قسرا من طرف المؤسسات الرأسمالية، مستغلة الديون المتراكمة عليها. فتحت شعار تحقيق التنمية، خلق فرص العمل ، إرساء قواعد الديمقراطية البرجوازية... تمت خصخصة قطاعات حيوية، وتم تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق تقديم حوافز لها (إعفاءات ضريبية، يد عاملة رخيصة...) ومع مرور الوقت تبين أن هذه البرامج لم تؤدي سوى إلى استنزاف ثروات البلدان النامية ، إنحماك المواطنين بالضرائب الموجهة لخدمة الديون، والتخلي عن كل ماهو اجتماعي (تعليم، صحة ، تشغيل...) و النتيجة هي المزيد من تآزم الأوضاع التي دفع ضريرتها فقراء بلدان العالم الثالث.

مؤشرات النشاط 2011	مؤشرات النشاط 2012	
633, 793	793,245	عدد الزبائن النشيطين
4,552,866,542	4,715,893,022	مبلغ إجمالي للقروض الجارية بالدرهم
5737	5945	معدل القرض بالدرهم

المصدر: الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغيرة

وتترقب نفس الفيدرالية بلوغ عدد الزبائن 3 مليون في العام 2020، وتعلن نسب فائدة من 15 % الى 24 % حول مبالغ معفية من الضريبة ومصدرها أموال دعم و هبات وأموال تعاون أجنبي، ويلاحظ أن القروض تسدد إجمالا على نحو جيد. هكذا تبلغ نسبة الاسترداد، بالنسبة لمؤسسة الأمانة، نسبة 99 بالمائة [1].

إنها إذن عملية ممتازة.

تأطير بنكي لقطاعات جديدة

فضلا على هذا، يتيح الأمر تأطيرا بنكيا لقطاعات جديدة من السكان.

" تمثل هذه السوق مخزون نمو بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك وباقي الوسطاء الماليين الذي يتمنون تنويع و تطوير حصصهم من السوق".

" هذا القسم من زبائن القطاع الخاص لا يزال منفلتا إلى حد بعيد من الدورات المالية التقليدية".

"غالبا ما تكون هذه المقاولات مرغمة على التوجه نحو مصادر تمويل لاشكالية (أصدقاء، أسر، تونتيات...)، وحتى نحو التمويل الذاتي غير الملائم." حسب الوكالة الفرنسية للتنمية [2].

كما تمثل هذه القروض الصغيرة شكلا من "الشبكات الاجتماعية" المنوه بها في اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية، بوجه التخوف من أن يؤدي إقصاء و إفقار قطاعات عريضة من السكان، نتيجة التبادل الحر، إلى تفاقم ضغط الهجرة على أبواب أوربا.

" وقد تكون أيضا، بفعل بنيتها و مرونتها، عنصرا محمدا لامتنصاص الأزمات الاقتصادية والمالية" (المصدر ذاته)

لماذا تمثل النساء هدفا أولا ؟

" لقد مضى زمن حيث كان الأب يأتي إلى البيت بالأجرة و يسلمها للأُم كي تربي أبناءها. كانت نتيجة التقويم الهيكلي هي البطالة الكثيفة، و إضفاء المرونة على الشغل والتشغيل. بوجه هذه السياسات، وقع الأب في أزمة وخرجت الأم إلى الشارع بحثا

قروض صغيرة.. خدعة كبيرة

المطلوب عمل و تشغيل للنساء، لا القروض

لوسيل دوما

منذ مطلع العام 2011، تخوض نساء بالخصوص، منظمات في جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الاجتماعية ، و اللاتي بلغ عددهن اليوم زهاء 4500، نضالا في ورزازات وكل وادي دادس، جنوب المغرب، ضد مؤسسات القروض الصغرى حول خيانة الأمانة و شروط قروض لا تطاق.

قامت هيئات القروض الصغيرة ، مستغلة الأزمة التي ضربت بوجه خاص القطاع السياحي بتلك المنطقة، بالانغراس فيها، ووزعت قروضا على نطاق واسع مستهدفة بوجه خاص النساء. كانت مرتقبا في الأصل تخصيص تلك القروض لتمويل مشاريع صغيرة و مقاولات صغرى، لكن غالبا ما جرى منحها دون عمليات تحقيق، لأن السماسرة يُدفع لهم حسب عدد الزبائن، و أيضا لأن مؤسسات التمويل الصغير وجمعيات القروض الصغرى تحصل على هبات و أموال دعم (من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، من الاتحاد الأوربي، ومن مؤسسات، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخ) حسب عدد زبائنها، في سياق تنافس حاد بين الهيئات. و عمليا جرى استعمال تلك القروض كقروض استهلاك، (لشراء دراجة نارية، او ضمان الدخول المدرسي للأطفال، شراء ثلاجة ...) أو لتعويض خدمات عمومية أصبح مؤدى عنها في زمن النيوليبرالية هذا، وأصبحت خارج متناول أفقر شرائح السكان (لاسيما العلاجات الصحية). وعلاوة على ذلك، ثمة قروض عديدة مخصصة لسداد قروض سابقة.

والحال أنه إذا كان مصدر المال المقترض هبات و دعما او قروضا بنسب فائدة ضئيلة، فإن نسب الفائدة الواجبة على "المستفيدين" من تلك القروض نسب باهضة. تتراوح نسب الفائدة تلك بين 14 و 18 % (بزعم تمويل تكاليف التدبير الكبيرة بسبب صغر مبالغ القروض)، لكن على الصعيد العملي تدفع نساء ورزازات نسا قد تصل الى 40%.

فضلا على ذلك لا مجال لإعادة جدولة الديون. ولا يؤخذ بالحسبان أي حدث قد يطرأ في حياة الأشخاص المستدينين. و أسوأ من ذلك، جرى إحداث نظام اقتراض بالتضامن، حيث تكون مجموعة نساء ضامنا لكل من أعضائها، وقد يكون استرداد الدين عنيفا حيث الضغوط والابتزازات والتعدييات عملة رائجة.

خلف خطاب الإحسان المتباكي حول محاربة الفقر والهشاشة لدى النساء ، يحتفي اذن عنف حاد إزاء الفقراء. تجرى الاستفادة من أميئتهم لجعلهم يوقعون عقودا لا يستطيعون قراءتها، وفيما بعد لا رحمة.

أي مصلحة للمؤسسات المالية في عمليات القروض الصغيرة؟

تشتغل مؤسسات التمويل الصغير برأسمال رخيص يعاد بيعه بأسعار باهضة لأشد الشرائح فقرا: إنها تجارة كبيرة! تجارة مربحة لدرجة تحول جمعيات القروض الصغيرة إلى مؤسسات تمويل صغير، فيما تبدى كبريات البنوك اهتماما متزايدا بالقطاع. ليس لدى الفقراء مال كثيرون لكنهم عديدون...

تمثل سياسة القروض الصغرى إذن استمرارا للسياسات السابقة، لإعطاء نفس جديد للنظام الرأسمالي .فشجعت المؤسسات الرأسمالية هذه القروض بكل الوسائل المتاحة إذ اعتبرتها الأمم المتحدة "من الطرق الفعالة لتحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث بتوفير تعليم ابتدائي للجميع، المساواة بين الجنسين ، تمكين النساء من الاندماج، الاقتصادي ، خفض وفيات الأطفال ،تحسين صحة الأمهات،مكافحة فيروس الايدز،و الملا ريا،و غيرها من الأمراض".

من فلسفة بنغالية إلى سياسة دولية تسيل لعاب المستثمرين.

رغم اعتبار القروض الصغرى من طرف جميع المنظمات قطاعا غير ربحي -استنادا لفلسفة محمد يونس - ، إلا أن ولوج القطاع الخاص له من بابه الواسع، جعله عكس ما يسوق له من استهدافه تحسين أوضاع النساء ،وتمكين الفقراء من اندماج اقتصادي في المجتمع.

إن ما تهم به مؤسسات القروض الصغرى في العالم هو النقاط التي تجعلها متميزة ، حتى تتمكن من إيجاد أكبر عدد ممكن من الجهات الممولة : كنسبة الاسترداد، و عدد الزبناء، فيما يظل الجانب الاجتماعي الذي تدعي وجودها لأجله، لا يحظى بأي اهتمام أو متابعة . و هو ما تؤكد نسبة الفوائد المرتفعة -على الرغم من اختلافها من بلد لآخر- إلا أنها تفوق في مجملها الفوائد البنكية الكلاسيكية، وتنفى جميع مزاعم القضاء على الفقر ،بسبب عدم ملائمتها مع ماقد تحققه القروض الهزيلة الممنوحة من أرباح ، إذا ما افترضنا أنها وظفت لإنشاء أو تطوير مشروع مدر للدخل . قس على ذلك المنطق التنافسي لجلب الزبناء السائد بين مؤسسات القروض الصغرى، و مدى الحرص على نتائج الأداء المالي لهذه المؤسسات بقياس معدل الديون المتأخرة و نسبة الاسترداد، دون الاهتمام بالسقف الأخر و هو السقف الاجتماعي الذي يحدد مدى تحسن شروط حياة المستفيدين. كل هذه المعطيات وغيرها تؤكد أن هذه المؤسسات التي يبلغ عددها 7000 مؤسسة في العالم تستغل أكثر الفئات هشاشة في المجتمع، وهن النساء، لمراكمة أرباحهم تحت يافطة تمكين المرأة و تحقيق المساواة بين الجنسين و دمجها اقتصاديا.

لماذا تستهدف القروض الصغرى النساء؟

شكل عامل التمييز على أساس الجنس -الذي تبرز حدته في دول العالم الثالث، بسبب حدة التخلف الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي- سببا رئيسيا في وضعية الفقر و الهشاشة ... التي تعانها النساء في العالم ،بحيث أن 70 في المائة من 1.3 مليار نسمة من الذين يعيشون على أقل من دولار هم من النساء. و بصفة عامة تشكل النساء الغالبية العظمى من القطاع الغير الرسمي، و الغير المنظم و الأقل أجورا في معظم اقتصاديات الدول، و يعتبرن الأكثر تهميشا من الرجال.

ولأن النساء هن الأكثر فقرا في العالم تستهدفهن القروض الصغرى -حسب زعم المؤسسات الدولية - لتقوية قدراتهن و كاستراتيجية قادرة للوصول إلى المرأة و إشراكها في عملية التنمية. بالإضافة إلى كون النساء يملن إلى صرف مداخلهن على أسرهن ، و بالتالي فتحسين مدخول المرأة من تحسين مستوى عيش الاسرة ككل.

رغم كل هذه المزاعم ،لا توجد أي مؤشرات دولية أو محلية على حقيقتها ، بل عكس ذلك فأوضاع النساء في بلدان العالم الثالث تزداد تآزما بدليل أن جل الحركات الاحتجاجية ضد الأوضاع الاجتماعية في الدول النامية تتقدمها النساء فيما لا زالت أرقام الفقر ، البطالة ، الأمية ... على حالها و لم تعرف أي تحسن يذكر.

المغرب: نموذج من نماذج الوفاء للسياسات النيوليبرالية.

1- التناقض بين القانون و الحقيقة

- ظهرت أول تجربة سنة 1993 هي جمعية تضامن بلا حدود (امسيد)
- 1995: أسس نور الدين عيوش مؤسسة زاكورة
- 1996: أسس إدريس حطو مؤسسة أمانة
- بعد ذلك توالى تأسيس مجموعة من الجمعيات (البركة- إنماء - الكرامة-أرضي-الشعبي...)

يصل عددها الآن إلى 11 مؤسسة بعد إفلاس مؤسسة زاكورة وتفويتها لمؤسسة البنك الشعبي ، تنسق عملها في إطار الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى ، و تؤسس طبقا للظهير المنظم للحريات العامة بحيث "تعتبر جمعية للسلفات الصغرى كل جمعية تؤسس وفقا لإحكام الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم الحق في تأسيس الجمعيات ويكون غرضها توزيع سلفات صغرى طبقا للشروط المقررة في هذا القانون و النصوص الصادرة لتطبيقه. "

فهي إذن طبقا لهذا القانون معفية من الضرائب و تحظى بمساعدة الدولة (المنح ، الهبات ،...) في الوقت الذي تحرم فيه جمعيات من المنح و حتى الاعتراف القانوني.

و يؤطرها قانون 97/18 الذي خرج إلى حيز الوجود سنة 1999 بحيث "يعتبر سلفا صغريا كل سلف يراد به مساعدة أشخاص ضعفاء من الناحية الاقتصادية على إنشاء أو تطوير نشاط إنتاجي أو خدماتي خاص بهم قصد اندماجهم الاقتصادي. "

يمنع عليها طبقا لهذا المرسوم جمع الأرباح و تهدف إلى مساعدة الفقراء ، بإشراف من بنك المغرب كما تخضع لرقابة وزارة المالية.

إذا كان هدف هذه المؤسسات اجتماعيا و ليس ربحيا ، بماذا تفسر نسبة الفوائد المرتفعة ؟ التي تتجاوز أحيانا 30 في المائة (رصدت حركة ضحايا القروض الصغرى بورزازات حالات وصلت فيها نسبة الفوائد 100 في المائة و 300 في المائة). أليس من المعقول أن تكون هذه الفوائد أقل من الفوائد البنكية؟ أو أن تمنح قروض بدون فوائد، خاصة و أن معظم موارد هذه المؤسسات عبارة عن هبات و منح (صندوق الحسن الثاني، مؤسسة محمد الخامس، بلانيت فينانس ماروك ،البنك الأوربي للاستثمار، برامج الإتحاد الأوروبي و البنك الدولي...)

تستغل مؤسسات القروض الصغرى النساء الفقيرات فقط لضخ الأرباح في صناديقها ،فتمديد القرض و استرجاعه هو هدف هذه المؤسسات و ليس الآثار الفعلية للقرض على النساء ،و مدى تحسینه من وضعيتهن ، لذلك يتم الضغط على المستفيدات

ليست مؤسسات القروض الصغرى و لا غيرها من السياسات التنموية الزائفة بديلا عن الدولة. فقد بات المغرب كمشأته من دول العالم الثالث فأرا لتجارب الوصفات النيوليبرالية ، التي و ضعت الفقراء و النساء على وجه الخصوص في مقبرة الموت البطيء.

علينا أن ندرك نحن النساء أنه مثلما يجيا على أرضنا أناس يمتلكون كل شيء، فلنا الحق نحن المأجورات ، المعطلات، ربات البيوت ، الخدمات، المقهورات ... أن نحيا مثلهم ، نعبر عن أفكارنا ، نرفض ، نصرخ بأعلى صوت، لنحدد مسار تميمتنا التي التهموها بجشعهم.

يجب الانسي في كل لحظة أن : أن تلك الأم ، أنجبت مولودها في أرصفة الشوارع ، لأنها لم تجد سيارة إسعاف نقلها للمستشفى ، ولم تجد سريرا به يأويها ، ولا طبيبا يهتم لحالتها.و تلك الأمية و خادمة بيت فهي كذلك لأنها لم تجد مقعدا لها في المدرسة و تعليما يستوعب فقرها وبؤسها.و حتى التي كانت أحسن حالا منها وتعلمت ، تعاني البطالة لأنها لم تجد عملا يستثمر مؤهلاتها لخدمة المجتمع.

ففي الوقت الذي تعمل فيه الدولة على استنزاف جيوب الفقراء عن طريق ما يسمى " توسيع الوعاء الضريبي " ، المحجوم على أنظمة التقاعد ، و التهديد بالقضاء على صندوق المقاصة ... بذريعة الرفع من مداخيل الدولة ، يصرف جزء كبير من ميزانية الدولة لخدمة الدين (14.75 في المائة من ميزانية الدولة حسب قانون المالي 2012).

فهل يبضعة دراهم تقدمها مؤسسات القروض الصغرى ستخرج المرأة من الفقر و الفقر المدقع ،لن نقبل أن يرمى لنا الفئات بيد و يسرق منا كل شيء باليد الأخرى . فالتنمية الحقيقية التي نطمح و نناضل من أجلها كمنع لئلا تنهت إلى نهج سياسة اجتماعية من شأنها أن تضمن للنساء الحق في التعليم ، الصحة ، الشغل و الرفع من الأجور ، خفض الأسعار... و نعتبر أن شبح المديونية هو أصل أوضاع الفقر و المشاشة التي تعانينا القاعدة العريضة من أبناء و بنات الشعب المغربي ، و بالتالي نعتبر من موقعنا كمناهضين للعولمة و منخرطين في الشبكة الدولية لإلغاء ديون العالم الثالث أن لا تنمية دون إلغاء الديون، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق:

-استمرار التعبئة الوطنية والدولية من اجل افتتاح الدين العمومي.

-خلق جسور للتضامن و الدعم لكل أشكال مقاومة السياسات النيوليبرالية التي تخلفها المديونية.

-الوقوف على سياسة القروض الصغرى باعتبارها أحد أوجه هذه السياسة لفضحها و تعرية الأكاذيب التي تحوم حولها.

-التعريف بتجربة حركة ضحايا القروض الصغرى بورزازات باعتبارها شكلا فريدا من أشكال مقاومة هذه السياسة الفاشلة.

-تقديم كل الدعم لهذه التجربة و السعي لتوسيعها كل حسب إمكاناته.

بكل الوسائل المتاحة القانونية والغير القانونية للتسديد، مما يضطر بالعديد منهم إلى الاقتراض من مؤسسات أخرى فيعيشون في دوامة لا تنتهي من القروض.

مازال الهدف الذي حدده القانون المغربي للقروض الصغرى غير مثبت. فمنذ 1993 إلى حدود الآن لم تجرى أية دراسة رسمية تبين عدد الحالات التي أخرجتهم القروض الصغرى من الفقر وحسنت أوضاعهم، سواء من النساء أو الرجال، بل عكس ذلك فنجربة ورزوات وهي التجربة النضالية الوحيدة المنظمة بالمغرب لضحايا القروض الصغرى، كشفت خطورة الملف وآثاره الكارثية على النساء، فقد حولت القروض الصغرى حياة العديد منهم إلى جحيم، إذ تم رصد حالات من النساء تعاطين الدعارة، لتسديد أقساط القروض، واضطرت حالات لبيع أثاث منزلها، وأجبرت حالات أخرى على الفرار وترك بلداتهن خوفا من متابعات مستخدمي مؤسسات القروض الصغرى، فيما أدت حالات الطلاق إلى تفكك أسر بكاملها بسبب القروض التي تستدينها النساء دون علم أزواجهن.

2- نساء يقترضن لتغطية غلاء المعيشة

توظف النساء القروض الصغرى في الاستهلاك اليومي للحاجيات الضرورية فيمكن لأي كان أن يمر أمام وكالات السلفيات الصغرى في فترة الدخول المدرسي، عيد الأضحى أو رمضان... فسيلاحظ اكتضاضا لا تعرفه هذه الوكالات في فترات عادية، لأن قيمة القروض التي تمنحها مؤسسات القروض الصغرى لا تتعدى في أقصاها 30 ألف درهم. فهذه المبالغ الهزيلة لا يمكنها تطوير أو إنشاء مشروع تستطيع أرباحه أن تستخلص أقساط القرض بسبب الفوائد المرتفعة، لذلك تصرف النساء هذه القروض إما لتأثيت البيت، علاج مريض، مصاريف الدخول المدرسي، أضحية العيد... لقد كشفت حركة النساء ضحايا القروض الصغرى بورزوات الوجه الحقيقي لهذه السياسة التنموية الفاشلة، ففي الوقت الذي ترفع فيه الدولة يدها عن كل ماهو اجتماعي بدعوى أنه يستنزف ميزانية الدولة - وهو ما يضطر الفقراء إلى الإقتراض لتغطية التكاليف الإجتماعية الغير المجانية -، تقدم مبالغ مالية خيالية في شكل هبات و منح (في 8 نونبر 2007 أسس محمد السادس مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى). لدعم سياسة لم تؤدي سوى إلى مزيد من تأزم أوضاع النساء .

ورزوات : تجربة فريدة للتصدي ، من الإنطلاق إلى التوسع

تصنف مدينة ورزوات ضمن المناطق الأكثر فقرا بالمغرب نتيجة التهميش الذي تمارسه الدولة تجاهها ، وهو ما سهل انتعاش مؤسسات القرض الصغرى بالمنطقة ككل ، مستغلة بؤس النساء و فقرهن.

أدى تفاقم أزمة القروض الصغرى لدى مجموعة من النساء و من بينهم مؤسسة (بضم الميم) الحركة أمينة مراد إلى التفكير في تنظيم حركة على شاكلة حركة 20 فبراير تستطيع من خلالها النساء النضال ضد الخروقات التي ترتكبها هذه المؤسسات للضغط على النساء لتسديد أقساط القروض.

وانطلاقا من حوار أجريناه حول تبلور الفكرة تحكي أمينة مراد:

انطلقت الفكرة بنقاش عادي بالخل الذي أزاول به عملي بحي شعبي، حيث كانت كل واحدة منا تحكي عن المأساة التي خلفتها القروض الصغرى بجياتها ومدى الضغط و التهديد الذي تتعرض له من قبل مستخدمي السلفيات الصغرى ، قد بدأ هذا التجمع الأولي بالتوسع شيئا فشيئا مستفيدا من وجود مراسم عزاء عند أحد الجيران قرب الخلل.

كانت معاناتنا متشابهة وسببها هو نفس العدو وبالتالي فمضربنا واحد فاتفقنا على ضرورة خلق حركة ضد القروض الصغرى على شاكلة حركة 20 فبراير أي الاحتجاج ضد الخروقات التي تقوم بها هذه المؤسسات.

باشرنا العملية في البداية بتسجيل أسماء وهواتف النساء للتواصل بيننا ، فقمنا بإعداد استمارات تجمع معلومات حول الضحايا كالإسم، عدد الأطفال، المهنة ، سبب أخذ الدين، المشاكل التي خلفتها القروض، الملاحظة ، المطالب... و من خلال هذه الاستمارات وقلنا على مجموعة من الخروقات القانونية تتعلق بطريقة إمضاء العقد ، نسبة الفائدة، (حالات تجاوزت فيها نسبة الفائدة 300 في المائة) بالإضافة إلى الطريقة التي يتم بها استرجاع الديون المتأخرة (التهديد ، السب ، طرق الأبواب في أي وقت وخارج أوقات العمل، الدخول إلى البيوت و سرقة كل ما يجذونه بحوزة الضحايا...) وخروقات أخرى..

بدأنا في تجميع ملفات الضحايا و شكلنا لجان للتعينة بأحياء ورزوات و لجان المناطق المجاورة كراكورة ، أكدز، المحاميد ، قلعة مكونة، تنغير ... وقد ساعدنا على التوسع انتشار الفكرة عن طريق أصحاب سيارات الأجرة ،عائلات الضحايا بالمناطق الأخرى،العلاقات ، شبكة الأنترنت...

كانت أشكالنا النضالية عبارة عن ،وقفات في البداية أمام مؤسسات القروض الصغرى، مسيرات منتظمة ، لقاءات تواصلية مع البؤر الصاعدة ،ورشات تثقيفية للنساء ثم مقاطعة تسديد القروض (تمكنت الحركة من توقيف 30 مليار سنتيم من سيولة مؤسسات القروض الصغرى). . و لأن الحركة اصطدمت في كثير من الأحيان بالعائق القانوني خاصة المتعلقة بالاستفادة من القاعات العمومية ، الإعلام ، المنحة ... قمنا بتأسيس جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الإجتماعية التي احتضنت الحركة.

بدأت الجمعية حاليا تأخذ طابع وطني حيث توسعت الحركة عن طريقها لتشمل مجموعة من المناطق كمنطقة الريش ،ميدلت ،سيدي رحال ،شيشاوة ، مراكش بركان عن طريق جمع استمارات ،بالإضافة إلى بعض الإتصالات بسمارة ،العيون ومناطق أخرى... يتم التنسيق بين لجان المناطق عن طريق الهاتف وشبكة الانترنت للقيام بوقفات موازية من حيث الزمان . و هو ما جعلنا نغير اسم الجمعية انسجاما مع طابعها الوطني لتسمى جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الإجتماعية بالمغرب.

و حول أشكال التضامن تحكي أمينة مراد:

نعاني من العزلة و نفتقد للدعم المحلي فباستثناء الإتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل و جمعية أطاك المغرب يغيب عنا تضامن جميع الهيئات الحقوقية و الجمعوية و حتى النسائية فلم تعرف الحركة تضامن ولو جمعية نسائية واحدة على الصعيد الوطني مع العلم أن الحركة انطلقت بالنساء و استمرت بالنساء و تضم حاليا 95 في المائة من النساء و حتى لا أنسى فقد اكتفت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بأن تقوم بدور الملاحظ.

نعاني ايضا من الدعم الدولي باستثناء جهودات اطاك بالتعريف بالملف دوليا فنحن نعاني من العزلة خاصة أن للحركة متابعات و محاكمات في إطار تحالف السلطة و المال (محاكمة أمينة مراد و بناصر إسماعيلي أجلت 14 مرة (فتقد هيئة الدفاع التي بخلت علينا بما الإطارات الجمعوية مع العلم أننا لا نطالب بشيء خارج القانون سوى محاسبة مسؤولي مؤسسات القروض الصغرى على الخروقات القانونية المرتكبة و التي نملك أدلة بصددها و كذا جبر ضرر الضحايا.